هذا لتقرير ما سبق كما ذكره هذا الكلام على هذا الوجه خبر الاستفتاء كما
حكاية عن الشبهة الخارجية لا لانه ليس في كلامي اشارة الى فرد موهوم
عدم فرد وجود حتى تتمادى كي ولا دخل له في البحث بل لانه لم يقل احد
فلا احد روي في ذلك الا بكر السوداء ولكنه لضعف محتجا به فيجب على
المفتي عن نهج السداد وكلاما لا يليق بطالبي الصواب وسخوا الرشاد
ثم الحصر ممنوع لان محصله انه اما حكم على نفس اللفظ او على نفس
المفهوم او على فرد او المعين فقط انه يجوز ان يوخذ قضية كلية ويحكم
معناه كل كلامي في هذا اليوم كاذب واحضاره في هذا الفرد كذا في
الكلية وان يوخذ جزئية فيكون معناه بعض كلامي كاذب والمهملة
ترجع الى الجزئية لكن لا يخفى اختلاف محل القضية صدقا وكذبا
بحسب اختلاف الكلية والجزئية فظهر انه ترك باقيته واخذ فيما
فيه قوله اذ كلا من ذوي ذلك فيكون المحكوم عليه بحسب الحقيقة ذلك
وان كان المتصف بالمحمول هو ذلك الفرد فقط والفرق بين المتصف
والمتصف بالمحمول كيف وقد حقق ان المحكوم عليه بالذات هو نفس العنوان
على وجه ينطبق عليها هو فرد له في الواقع كما سبق قوله ان يختار كذبه الى آخر
ليس بلفظ اقول قد اشرنا الى انه لا حد روى فرد ذلك ومن ذا الذي يتوهم
مثل هذا حتى يحتاج الى رفعه والبيان كله في الشق الاخير وسيجلي
تحقيقه الحال قوله وان يختار صدقه الى قوله لما عرفت في المقدمة فرد
قد عرفت هناك انه ان كان الحكم على كل فرد من افراد كلامي او على
بعض افراد لا يكون محصله ذلك اذ لا يكون هناك حكم على خصوص
هذا الفرد اصلا بل على الاول يكون الحكم على كل ما هو فرد له في الواقع
وح يكون قوله كلامي كاذب كاذبا جزئيا مندرجا تحته بناء على ما
اختاره من كون كلامي كاذب فردا لقوله كلامي وهو ما قوله قلت
المحكوم عليه بحسب الحقيقة الى قوله بالكذب اقول بعد ما سبق عليه اذ
كذب قوله كلامي كاذب كان كذبه اما لانتفاء الموضوع او لوجود مع
اتصافه بنقيض المحمول والاول بط لان الموضوع عند في الحقيقة هو قوله
كلامي كاذب وهو موجود وكذا الثاني لاستلزامه كون قوله كلامي كاذب

غير كاذب

غير كاذب بل صادقا وقد فرض كاذبا هذا خلف وبوجه اخر انا نفرض صدق
قوله كلا مي كاذب والحكم على نفس كلامي كاذب بالكذب مطلقا سواء
الا يكون صادقا كما هو المفروض صدقه وكاذبا من حيث انه محكوم عليه
بالكذب في الحقيقة الصادق فيكون صادقا وكاذبا هذا خلف فتامل

بيان للعلامة المصنف

قوله قول القائل كلامي اليوم كاذب اذا جعل اشارة الى نفس ذلك الكلام
اي اذا جعل اشارة الى نفس ذلك ان يجعل قوله كلامي وهو العنوان
اشارة اليه في حال الجواب يرجع الى الوجه الذي قرر المجيب ومن زعم
انه غير الجواب الى وجه اخر فقد وقع فيما هرب عنه من حيث لا يدري
ويرد عليه جميع ما الاورد وان اراد به ان يجعل جميع قوله كلامي كاذب
اشارة الى نفس ذلك الكلام الذي هو فرد من موضوعه فقد تقدم ما يظهر
بعده ولا يتوقف احد ان جميع القضية لا بد ان يكون اشارة الى فرد ما وقع
واثبات ذلك دونه خرط القتاد وان اراد به معنى اخر فلا بد ان
يبين حتى ينظر في صحته قوله الا يرى الى قوله ربما نسبه الى قوله
اقول لا يخفى ان كلامي صادق فرد موضوعه وهو كلامي كما ان كلامي كاذب
فرد موضوعه كلامي والكلام في ذلك كالكلام في هذا والمحذور
عليه لفظ هذا وجعله دليلا على انه لا يشار به الى نفس ذلك الكلام
فان اراد به لا يشار بهذا الى قوله كلامي صادق فذلك جائز لا ازوم
وان اراد ان كلامي هذا صادق لا يكون اشارة الى نفس ذلك الكلام
فاعرف حاله بالقياس الى ما قلنا على قوله وقول القائل كلامي اليوم كاذب
اذا جعل اشارة الى نفس ذلك الكلام قوله فلا حد روي في ذكرها الجمع
بين الاعتراضين لعدم الاحتياج الى التعرض لبعض الاحتمالات مع
الاعتراض بعدم استقامة ليس من دأب المحصلين واما اللطائف الدقيقة
التي في قوله فلا حد روي الى قوله محصل الرشاد مما لا مزيد عليه قوله ثم انه
لم يستوعب الاحتمالات اقول قرر الاحتمال الثالث على الوجه الذي اراده
ثم اورد عليه ما لا يرد وتقدير على وجهه انه اذا كان للعنوان فرد
واحد في نفس الامر كقول القائل كلامي بحصر فرده في قوله كلامي كاذب